اللغة العربية في البرامج التعليمية المغربية الواقع والمأمول

إعداد: الأستاذ الدكتور حميد فؤاد

جامعة عبد المالك السعدي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان،

رئيس مركز منارات للدراسات والأبحاث (المغرب)

البريد الإلكتروني: h.hamid1981@outlook.com

مقدمة:

شكلت اللغة العربية العمود الفقري لهوية الشعوب العربية ومنها المسلمة، لكونها لغة القرآن، وفهم الإسلام فهما صحيحا يقتضي التمكن من هذه اللغة. لذلك فقد سعت البلدان العربية على صيانة هذه اللغة وجعلها من أولى الأوليات في برامجها الإصلاحية في التعليم، وقد شكل المغرب أنموذجا في هذا الباب سواء من خلال الوثيقة الدستورية التي تنص صراحة على أن اللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية إلى جانب اللغة الأمازيغية، من ثمة بدأنا نلفي مجموعة من البرامج التعليمية تروم وضع خطط بيداغوجية لتدريس هذه اللغة للناشئة خلال المراحل التعليمية. لكن الواقع يكشف أن اللغة العربية لم تجد المكانة اللائقة بها رغم هذه الأولوية التي منحتها إيها الوثيقة الدستورية، إذ يظهر الواقع عكس ذلك حيث يتم تهميش اللغة العربية في الكثير من المناسبات، وهو ما انعكس سلبا على تعلم اللغة العربية في مختلف المراحل التعليمية، خاصة أمام توجهات تولي أهمية للغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية) على حساب اللغة العربية، ترتب عن هذا طالب يرى أن دراسة اللغة العربية أمر لن يفيده في سوق الشغل، مما يخلق جيلا منفصلا عن هويته وانتمائه.

تكتسي هذه الورقة أهميتها من كونها تحاول رصد واقع اللغة العربية في زمن التكنولوجيات الحديثة داخل البرامج التعليمية المغربية، وفي الوقت ذاته استشراف عوالم ممكنة تعيد لهذه اللغة مكانتها داخل مجتمع المعرفة وفي صفوف الطلاب.

تسعى هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما واقع تدريسية اللغة العربية؟ ما المكانة التي تحظى بها اللغة العربية في ذهنية الطلاب؟ كيف يمكن تغيير الوعي الزائف لدى الطلاب بشأن اللغة العربية؟

تفاعلا مع هذه الأسئلة وغيرها تم اتباع خطة استقرائية ترصد واقع اللغة العربية في البنية التعليمية المغربية، لهذا سيكون المنهج الوصفي التحليلي سبيلنا في تحقيق هذا المسعى.

على هذا الأساس نخلص إلى أن اللغة العربية هي الهوية والانتماء، وجميع المحاولات التي تسيء إليها سيكون مصيرها الفشل. استثمار توصيات المؤتمرات الدولية في هذا الشأن ببلورة سياسة تعليمية يكون عمادها اللغة العربية، وتشجيع القراءة والكتابة بها.

أولا: اللغة العربية الوثائق المؤطرة

نقرأ في وثيقة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أن الدعامة التاسعة تنص صراحة على تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها؛ حيث تم تبرير ذلك بالقول "حيث إن اللغة العربية، بمقتضى دستور المملكة المغربية، هي اللغة الرسمية للبلاد، وحيث إن تعزيزها واستعمالها في مختلف مجالات العلم والحياة كان ولا يزال وسيبقى طموحا وطنيا:

–واعتبارا لتعدد الروافد المخصبة لتراث البلاد؛

– واعتبارا لموقع المغرب الجغرافي الاستراتيجي كملتقى للحضارات؛

– واعتبارا لروابط الجوار بأبعاده المغاربية والإفريقية والأوربية؛

– واعتبارا لاندراج البلاد في مد الانفتاح والتواصل على الصعيد العالمي،

– واعتبارا للدور الذي ينبغي أن ينهض به التوجيه التربوي في تحديد لغة تدريس العلوم والانفتاح على التكنولوجيا المتطورة."[1]

إن المتأمل في هذه المبررات المقدمة من لدن معدي الوثيقة يكتشف أن اللغة العربية لها حضور قوي في السياسة التعليمية للمملكة المغربية، وهو ما عبر عنه العاهل المغربي بالقول، "وقد اطلعنا على نتائجها ووجدناها تعبر عما نبتغي من تعليم مندمج مع محيطه منفتح على العصر دون تنكر لمقدساتنا الدينية ومقومتنا الحضارية وهويتنا المغربية بشتى روافدها."[2] والحق أن هذا المسعى تحقق في عنونة فقرة داخل الدعامة التاسعة ب"تعزيز تعليم اللغة العربية وتحسينه"؛ داخل هذه الفقرة تم الحديث على ضرورة "تجديد تعليم اللغة العربية وتقويته، مع جعله إلزاميا لكل الأطفال المغاربة، في كل المؤسسات التربوية العاملة بالمغرب مع مراعاة الاتفاقيات التربوية الثنائية المنظمة لمؤسسات البعثات الأجنبية." كذلك تم التنصيص على "الاستعداد لفتح شعب للبحث العلمي المتطور والتعليو العالي باللغة العربية" مع إدراج هذه الأهداف ضمن مشروع مستقبلي طموح ذي أبعاد ثقافية وعلمية معاصرة[3].

وحتى يتسنى تحقيق هذا المسعى تم تسطير مجموعة من الأليات الكفيلة لتحقيق هذا المشروع الطموح عن طريق مجموعة من المرتكزات منها: التنمية المتواصلة للنسق اللساني العربي على مستويات التركيب والتوليد والمعجم، تشجيع حركة رفيعة المستوى للإنتاج والترجمة بهدف استيعاب مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي بلغة عربية واضحة مع تشجيع التأليف والنشر وتصدير الإنتاج الوطني الجيد، تكوين صفوة من المتخصصين يتقنون مختلف مجالات المعرفة باللغة العربية وبعدة لغات أخرى، تكون من

[1] – المملكة المغربية، "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، ص:43.

[2] – مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس في افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة المتعلقة بالتعليم، الرباط 8 أكتوبر 1999م.

[3] – الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص:43.

بينهم أطر تربوية عليا ومتوسطة، إحداث أكاديمية اللغة العربية ابتداء من الموسم الأكاديمي 2001/2000."[4]

يقر الدستور المغربي أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وقد نصت ديباجته على ما يلي: "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها"[5]. المتأمل في هذا الكلام يذهب وعيه إلى أن اللغة العربية باعتبار وضعها الرسمي يقتضي أن تلعب أدوارا طلائعية في الحياة العامة، بله التعليم والتكوين والإدارة والمعاملات الرسمية العامة والخاصة. لهذا نرى من وجهة نظرنا أن مصطلح الحماية المنصوص عليه دستوريا يعني أن اللغة العربية هي اللغة المهيمنة في دواليب التعليم وفي المراسلات الإدارية والمعاملات العامة والخاصة، الأمر الذي حتم إحداث قوانينٍ معززة تعمل على حماية اللغة العربية من الغزو والمنافسة اللذين تتعرض لهما في محيط لغوي متعدد كالمحيط المغاربي.[6] بينما التطوير، يهم إنشاء مؤسسات للاشتغال على اللغة العربية من التهيئة اللغوية. ويدخل في هذا الصدد تأليف القواميس، وإنشاء قواعد مصطلحية، مع تتبع مسار اللغة والرصد والمواكبة بالبحث العلمي المتجدد. لم يغفل نص الدستور مسألة "تنمية استعمال اللغة العربية"، إذ المقصود المساهمة في انتشارها وتوسيع مجالات استعمالها أكثر فأكثر.

نخلص من خلال هذه الوقفة أن اللغة العربية تحظى بمكانة متميزة داخل الوثائق الرسمية المؤطرة للملكة المغربية، فإذا كان الميثاق الوطني قد نص صراحة على العناية باللغة العربية ومنحها الحظوة في

---

[4] – المرجع نفسه، ص: 43.

[5] – المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، الباب الأول من دستور المملكة المغربية، الفصل الخامس، الطبعة 2011م، ص: 04.

[6] – مجدولين محمد النهيبي، "تعليم اللغة العربية في الوطن العربي"، ضمن فصل "اللغة العربية في التعليم المغربي من مرحلة التربية والتكوين إلى الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم"، الناشر: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ص: 55.

الممارسات الصفية التعليمية، فإن الوثيقة الدستورية سنة 2011 جاءت لتؤكد هذه المكانة، لكن السؤال الذي يظل ملحا وحرجا، أفعلا تمت ترجمة هذه النصوص المؤطرة على أرض الواقع؟ إلى أي حد اللغة العربية تحظى بهذه المكانة في الأوساط الاجتماعية المغربية؟ ما مدى استجابة المنهاج التعليمي المغربي لهذه الوثيقة في تنزيل ورش تطوير اللغة العربية وجعلها ضمن أولويات السياسة التعليمية؟ أسئلة وغيرها نطرحها في هذا الباب نرتجي تقديم بعض الإجابات عنها في الفصول القادمة.

ثانيا: واقع اللغة العربية في المنظومة التعليمية المغربية

قد لا نبالغ القول إن اللغة العربية في واقعنا الراهن تعيش وضعا مأسويا، يستدعي منا الانكباب على تقديم تصورات والعمل على أجرأتها حتى نعيد لهذه اللغة مكانتها اللائقة. والحق أن هذا الواقع المؤلم لم يكن وليد اليوم، بل هو نتاج لتراكمات، تم الشروع في نسج خيوطها منذ خمس وأربعين سنة، وتحديدا منذ 30 مارس سنة 1912؛ تاريخ يذكرنا بعقد الحماية الفرنسية الذي فُرض على المغرب فرضا، كما فُرضت عقود أخرى من قبيله على شعوب كثيرة كانت مستضعفة غلب على أمرها.

بالعودة إلى التاريخ نسجل أن الإعلان الرسمي لاستقلال المغرب، يومه 2 مارس 1956 كشف – مع كامل الأسف– أن اللغة العربية – كما يقول كثير من المواطنين– لم تكن يوما ما في المغرب، وإن اللغة الفرنسية– الحاكمة بالأمس– لم يكن لها حتى في عهد الحماية ما لها اليوم من النفوذ والسيادة وسعة الانتشار والمكان الرفيع[7]. قد يكون في كلامنا هذا شيء من المبالغة، لكن المثقف العربي عامة والمغربي خاصة يدرك هذه الحقيقة ويتجرع مرارتها، وقد نجد لهذا حضورا في بعض الكتابات الإبداعية على نحو محمد برادة في مؤلفه "لعبة النسيان" ومبارك ربيع في مؤلفه "الريح الشتوية" وعبد الله العروي في مؤلفه

[7] – ينظر: عبد القادر الصحراوي، "مأساة اللغة العربية في المغرب"، مجلة دعوة الحق، العدد 23، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

"أوراق"، لسنا هنا بصدد استنطاق هذه النصوص وإنما هدفنا هو الكشف عن واقع اللغة العربية الذي تتضح معالمه يوما عن يوم، لتتجسد معالم هوة عميقة.

إذا ما نظرنا لواقع اللغة العربية في التعليم المغربي اليوم، نقف أمام توازن وتكافؤ قد تحقق بعضه، لكن دون التحقق الكلي الذي نصت عليه الوثيقة الدستورية والميثاق، ويمكن اعاز هذا الأمر لمجموعة من الاعتبارات الواقعية؛ نذكر منه:[8]

– وجود فرق بين المستوى اللغوي لتلاميذ المدرسة العمومية، وبين التعليم الخاص، أيّ التعليم المؤدى عنه، والمرخص له من الدولة. فإذا كانت الدعامة التاسعة للميثاق تنص على إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي، فإننا نجد كثريا من المدارس الخاصةُ تدخل اللغة الفرنسية منذ التعليم ما قبل الابتدائي (الروضة)، بل تركز على استعمالها والتواصل بها في كافة الأنشطة، مع العلم أن جميع المؤسسات التعليمية الخاصة تحصل على ترخيص من وزارة التربية الوطنية، وتخضع لمراقبة مستمرة من لدن مفتشي الوزارة المعنية .

–يعتبر إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي تراجعا عن منح اللغة العربية مساحتها الكافية في التعليم، والعمل على مزاحمتها بالفرنسية منذ السنوات التعليمية ا الأولى. مع أن هذا الأمر لم يسهم إلا بقسط ضئيل في تحسن وضعية اللغات في التعليم العمومي، خاصة وأن عددا من التلاميذ متعثرون في كلا اللغتين.

–التراجع عن تأخير إدراج اللغة الإنجليزية إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي التأهيلي والعمل على إدخالها بالتدرج في الثانوي الإعدادي، وبعد ذلك منذ الابتدائي، الأمر الذي ينعكس سلبا على زمن التعلم الخاص باللغة العربية.

[8] – مجدولين محمد النهيبي، "تعليم اللغة العربية في الوطن العربي، ص:61–62.

–يعد إدراج اللغة الإنجليزية منذ السنة الأولى من التعليم الابتدائي في التعليم الخاص لضربا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه الميثاق في الدعامة الرابعة، وتهديد مكانة اللغة العربية في هذه المرحلة الحاسمة في عمر المتعلم.

– وإذا كانت اللغة الأمازيغية، لغة وطنية، فإننا نسجل تلكؤ الجهات الرسمية في تعميم تعليمها على أبناء المغاربة، لكن نجد ان عددا كبيرا من مؤسسات التعليم الابتدائي العمومي تضع المتعلم منذ السنة الأولى أمام تعلم ثلاث لغات (اللغة العربية – الفرنسية – الإنجليزية)، وهنا يكون الطفل المتعلم، منذ السنة الثانية من التعليم الابتدائي أمام ثلاث لغات، إلى جانب اللهجة المغربية، الأمر الذي يفسح المجال للتداخلات والارتباكات اللغوية. يقتضي هذا الوضع مزيدا من البحث لتأسيس اللغات في التعليم على هندسة لغوية دقيقة تراعي التوازنات اللازمة، وتعمل على حفظ مكانة اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد.

ـ يعتبر تدريس المواد العملية (الرياضيات–الفيزياء–الحياة والأرض–المحاسبة–الإعلاميات...) باللغة الفرنسية، بمبرر توسيع خيارات الحصول على البكالوريا (الثانوية العامة) على منطق البكالوريا الدولي، بمثابة ارتباك لغوي وهو ما ينعكس سلبا على تعلم اللغة العربية وجعلها في صلب اهتمام الناشئة. مما ينتج عنه إضعافا لدستورية اللغة العربية، وتراجعا عن الطموح الذي أسسه الميثاق الوطني للتربية والتكوين في دعامته التاسعة، ففي التخصصات التي تسيطر فيها اللغة الفرنسية في مجال العلوم الإنسانية نجد كل الدراسات اللغوية والأدبية الفرنسية، ومواد تدبير الموارد البشرية والإدارة والمقاولات، وتخصصات الاقتصاد عموما وعدد من تخصصات القانون والتشريع، ومجموعة من تخصصات علوم التربية أيضا. ويضاف إلى ما سبق الحضور المتنامي للغة الإنجليزية في مجموعة من الشعب والتخصصات في التعليم العالي.

وبالعودة إلى عدد الساعات التي تخصص لمادة اللغة العربية في مقابل اللغات الأجنبية نلاحظ أن عدد الساعات المخصصة لتدريس اللغة الأجنبية قد يعادل أو يفوق تدريس اللغة العربية. الجداول الأتية توضح ذلك:[9]

تنظيم الدراسة في الجذع المشترك لأقطاب التعليم العام والتكنولوجي المهني: الجدول رقم 01

المواد	عدد	عدد الساعات
تربية إسلامية	1	30
لغة عربية وثقافة	2	60
رياضيات	2	60
علوم الحياة والأرض	1	30
علوم فيزيائية	1	30
تاريخ وجغرافيا	2	60
لغة أجنبية أولى	2	60
لغة أجنبية ثانية	1	60
فلسفة	1	30
تربية فنية	1	30
إعلاميات	1	30
تربية بدنية	1	30
المجموع	17	510

تنظيم الدراسة في شعبة اللغات والآداب:
الجدول رقم 02

المواد الإجبارية

	د 2	د 3	د 4	د 5	د 6	عدد المجزوءات	عدد الساعات
لغة عربية وآدابها	2	2	2	2	2	10	300
لغة أجنبية أولى وآدابها	2	2	2	2	2	10	300
لغة أجنبية ثانية وآدابها	2	2	2	2	2	10	300
إعلاميات وتقنيات التواصل	2	2	2	2	2	10	300

[9] – وزارة التربية الوطنية، "الكتاب الأبيض"، ص: 38– 41– 42

تاريخ وجغرافيا		2	2	2	10	300
تربية إسلامية	2	2	2	2	10	300
فلسفة	2	2	2	2	10	300
رياضيات	1	1	1	1	5	150
تربية بدنية	1	1	1	1	5	150
المجموع		15	15	15	75	2250

التوزيع السنوي للمواد في السلك المتوسط للتعليم الابتدائي: الجدول رقم 03

	الغلاف الزمني الحالي للمواد				مجموع
	ثالثة	رابعة	خامسة	سادسة	
تربية إسلامية	102	102	102	102	**408**
لغة عربية	238	221	204	204	**867**
اجتماعيات	0	34	51	51	**136**
رياضيات	170	**170**	170	170	**680**
نشاط علمي	51	51	51	51	**204**
تربية فنية	51	34	34	34	**153**
لغة أجنبية أولى	272	272	264	264	**1072**
لغة أجنبية ثانية	0	0	25	25	**50**
تربية بدنية	68	68	51	51	**238**
المجموع	**952**	**952**	**952**	**952**	**3808**

نلاحظ أن عدد الساعات المخصصة لتدريس اللغة العربية في الجذع المشترك للأقطاب العامة والمهنية خصصت له ستون ساعة مقابل عدد الساعات بالنسبة للغة الفرنسية واللغة الإنجليزية. بينما في

الجدول الثاني المتعلق بشعبة الآداب واللغات نجد بأن عدد الساعات المخصصة في تدريس اللغة العربية في السنتين الأولى والثانية في جدود ثلاثمئة ساعة، والأمر نفسه نجده في تدريس الإنجليزية والفرنسية. وبملاحظة الجدول الثالث نجد بأن عدد الساعات المخصص لتدريس اللغة العربية في السلك المتوسط للتعليم الابتدائي 867 ساعة، بينما اللغة الفرنسية خصصت لها 1072، ومن ثمة نجد أفضلية واهتماما باللغة الفرنسية رغم أنها ليست رسمية وإنما لغة أجنبية، الأمر الذي يفسر أن ما جاء في الوثيقة الدستورية والميثاق مجرد حبر على ورق، وأن اللغة الفرنسية هي اللغة الأولى وهي التي تحظى بالاهتمام، وهو ما انعكس مع اعتماد تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية. حيث نسجل اهتمام الطلاب أكثر باللغة الفرنسية بمبرر انها اللغة المعتمدة في التعليم العالي وأن مباريات التوظيف تقتضي وجود اللغة الفرنسية أول، بل هي معيار الكفاءة فيس التوظيف. من ثمة نسجل أن واقع اللغة العربية أمام هذا الوضع أصبحت ضمن المناهج التعليمية تأثيثا لمخرجات دستور المملكة بينما الواقع يكشف غير ذلك.

إن هذا الواقع المرير ضاعفت منه السياسة المتبعة من لدن أبناء جلدتنا، حيث في عملية التوظيف كما سبق وأشرنا نجد بأن أبواب هذا التوظيف تفتح في وجوه من يثقن الفرنسية ، في حين تغلق في وجه من كان تعليمه قد تم باللغة العربية ؛ وهو نفس التعليم الذي تلقاه باللغة الفرنسية؛ "وها نحن نقرأ في جرائدنا العربية الوطنية في كل يوم إعلانا عن عمل، وتدفعنا الحاجة إلى قراءته في لهفة، فإذا الشرط الأساسي الأول للقبول في هذا العمل، أن يكون طالبه حاملا للشهادة كذا باللغة الفرنسية ، وكأننا في باريس أو بوردو أو مرسيليا، أو كأننا في مستعمرة فرنسية، لا وجود فيها إلا للغة المستعمر الفرنسي"[10]. ومن غريب الصدف أن بعض الدساتير العربية تنص على أن ولوج الوظائف الحكومية العليا يشترط إجادة اللغة العربية.[11] وقد

[10] – عبد القادر الصحراوي، "مأساة اللغة العربية في المغرب"، مجلة دعوة الحق، العدد 23، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

[11] – الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والشباب، " تقرير: حالة اللغة العربية ومستقبلها"، ص:30.

كرس هذه الوضعية القانون الإطار للتربية والتكوين 2019؛ حيث أقر مبدأ "التناوب اللغوي" الذي يهدف إلى "تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد ولا سيما العلمية والتقنية منها أو بعض المضامين أو المجزوءات في بعض المواد أو بلغات أجنبية."[12] من هنا بدأنا نلفي حضورا بارزا للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، بيد أننا نجد بعض التخصصات الجامعية تحافظ على حضور اللغة العربية؛ خاصة في مجال العلوم الإنسانية، حيث نقف أمام شعبة الفلسفة وعلم النفس، وشعبة التاريخ والجغرافيا، وشعبة الدراسات الإسلامية، وشعبتا القانون العام والقانون الخاص، في مقابل ذلك هذه الشعب نفسها تدرس باللغة الفرنسية، وإن لم تكن نسجل حضورا لمواد بهذه اللغة.

هكذا؛ إذن أمكننا القول إن اللغة العربية تعيش وضعا مأزوما في البيئة التعليمية المغربية رغم النصوص المؤطرة للنهوض بها واعتماده مدخلا للإصلاح، إلا أن الواقع يحتم علينا وضع تصورات جوهرية تتجاوز الكائن والممكن وتستشرف المستقبل بجعل اللغة العربية العمود الفقري لأي نهضة نسعى إلى تحقيقها، من ثمة نتساءل عن التطلعات المنشودة في سبيل جعل اللغة العربية عنوانا بارزا في خدمة المعرفة؟ كيف يمكن دمج اللغة العربية داخل منظومة مجتمع المعرفة؟ ما الجهود المبذولة في سبيل دمج اللغة العربية في سياق الذكاء الاصطناعي؟ هذه الأسئلة وغيرها ستكون محور الفقرة الموالية من هذه الورقة البحثية.

ثالثا: اللغة العربية ورهان المستقبل

وجب التأكيد منذ البداية – من وجهة نظرنا – أن مستقبل العربية في الوطن العربي عامة والمغرب خاصة – بالرغم من كل ما تقدم– أنها لغة المستقبل، كما كانت لغة الماضي، وكما هي الآن لغة الحاضر

[12] – قانون إطار رقم (51.17) المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، الجريدة الرسمية، الرباط، المطبعة الرسمية، سنة 2019 العدد 6805.

في ضمير الشعب وعلى لسانه. على الأقل هذا ما يقتضيه منطق الأشياء، وسير التاريخ، وهذا هو الذي يريده أحرار هذه الأمة، ولما تكن إرادة حقيقية في بناء هوية عربية خالصة فإن المدخل الرئيس لذلك يقتضي انخراط الجميع كل من موقعه، وكما حققت هذه الإرادة استقلال أرضنا عن أرض فرنسا، فستحقق – إن عاجلا أو آجلا– استقلال لساننا عن لسانها، وفكرنا عن فكرها.

وإذا كان واقع اللغة العربية قد كشف عن حال أهلها فإننا نرى بأن المعيقات التي تقف اليوم في طريق دمج اللغة العربية ضمن منظومة مجتمع المعرفة لا يعدوا أن يكون تأثيرا مؤقتا، صحيح أنها قد تنجح في تأخير نجاح القضية، ولكنه لن يستطيع أن يحكم بفشلها. من هذا المنطلق فالرهان الذي نسعى إليه هو أن ينطلق " تعليم اللغة العربية ينبغي أن ينطلق من وظيفة اللغة الأساسية وهي التواصل الذي يكون بين طرفين فأكثر "مرسل ومستقبل" ومعنى ذلك أن هذه العملية تتطلب إتقان المهارات الأربع: الاستماع والقراءة والكتابة."[13] ولما كان التطور التكنولوجي ثورة شملت مختلف المجالات فإن رهان تطوير منهاج اللغة العربية في البرنامج التعليمي المغربي يسعى إلى "تطوير الطرئق والوسائل التعليمية الحديثة، خاصة الإلكترونية والسمعية البصرية التي تؤثر في المتعلمين وفي استقبالهم للمعارف والعلوم".[14]

وإذا كان الأمر هكذا فإن إقحام تدريسية اللغة العربية في هذا المنظور تقتضي الانخراط الفعال في مجتمع المعرفة باعتباره رافعة أساسية تصون اللغة العربية وتمنحها المكانة اللائقة بها، عبر مد الجسور مع مختلف اللغات والثقافات دون نسيان أن اللغة العربية هي إرث الأجداد، على هذا الأساس فالمأمول والمعول عليه في تدريس اللغة العربية رهين بولوج مجتمع المعرفة عن طريق "توسيع وتكثيف إمكانات استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتنامي وتنوع طرق التعلم مدى الحياة، والانفتاح على لغات

[13]– عائشة عبيزة، "وسائل تطوير منهاج اللغة العربية –الروافد اللسانية والمتطلبات التعليمية"، مجلة الديداكتيك للعلوم التربوية، العدد الأول2022 ، ص: 39.

[14] – المرجع نفسه، ص:40.

مجتمعات العالم وثقافاته، والتعويل على البحث العلمي والابتكار وتكسير الحواجز بين الأفراد والجماعات والشعوب، وتشجيع وتنمية النبوغ والتفوق الدراسي والتكويني." [15]

إن تحقيق الطموح في وهج اللغة العربية ومنحها المكانة اللائقة بها، يرمي إلى "اكساب المتعلم المهارات المناسبة يسهم هو نفسه في ترقية العملية التعليمية وتحسينها".[16] من ثمة يصبح دمج تعليم اللغة العربية ضمن النسق المهاري الحياتي الذي يمارسه المتعلم في مختلف الوضعيات التواصلية، وهذا المسعى لن يتأتى إلا بوضع "اللغة العربية في سياقها الواقعي وتقريبها من المتعلم حتى لا تكون غريبة عنه."[17] وتساوقا مع هذا التفكير فإن المعالجة الرقمية للغة العربية تحقق الرهان الذي ننشده؛ وذلك عبر" الاحتكام إلى أبجديات الثقافة الانطباعية والتعويل على الأثر التعليلي للمسائل اللغوية التي أدت إلى تكريس جملة من المسالك المعيارية التي انغلقت على قناعات الماضي ومحدداته الأبستمولوجيا، لتنفتح المؤسسة اللغوية العربية على دروب مغايرة جراء الانعطاف الإجرائي الطارئ على المنظومة اللغوية بفعل الزخم المعرفي الذي انفتحت عليه الدراسات اللسانية الحديثة."[18]

والحق أن رهان المستقبل بشأن اللغة العربية يتأسس على مجموعة من التحولات التي تعرفها الساحة العلمية في مواكبة للتطورات التكنولوجية، تحقق هذا الأمر مع انبثاق معرفة لسانية يزدوج فيها الذكاء الفطري بالذكاء الاصطناعي، الذي يعتبر "إحدى أهم الخطوات العلمية للانتقال من اللغات الطبيعية إلى اللغات الاصطناعية باعتماد أنماط متعددة للتقييس. لقد مثل الذكاء الاصطناعي بالنسبة للعديد من الباحثين الجانب

---

[15] – المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين، "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030"، ص: 84.

[16] – عزيزة بوغرارة، الدكتور جمال موسى، "المنهج التداولي في تعليمية اللغة العربية"، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، المجلد 6 العدد 14 جوان 2018، ص:207.

[17] – المرجع نفسه، ص: 218.

[18] – إبراهيم بوداود، "حوسبة اللغة في ضوء المتجدد المعلوماتي – مشروع الذخيرة اللغوية الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح أنموذجا"، مجلة جسور المعرفة، المجلد 5، العدد الأول، سنة 2019، ص: 19.

الهندسي للغة "[19]، ولما كان مفهوم الهندسة يتحدد بوصفه فن السيطرة على النظم المعقدة، ألفينا مفهوم هندسة اللغة ينهض على السيطرة على النظام اللغوي عبر وسائط وآليات إجرائية تستقي ركائزها من النتاجات العلمية للسانيات الحاسوبيةُ.

ولا شك أن اقتران اللغة العربية بالقرآن الكريم، ضمن لها الحماية والامتداد وتواصل الأجيال، فضلا على نشوء العلوم والأبحاث، والدراسات الهادفة إلى تطويرها وتأهيلها، لتكسب الخلود والاتساع، والانتشار، والاستيعاب والإجابة عن كل الأسئلة المعلوماتية والعلمية؛ والثقافية والصناعية، والسياسية والفلسفية.[20] لذلك فرهان التنمية في الوطن العربي عامة والمغرب خاصة لا يمكن الحديث عنه إلا في ضوء التنمية التي يتوخاها و ينشدها مجتمع المعرفة، تقوم على تعميم الثقافة العلمية والتقنية بين كل شرائح المجتمع، وهذا لا يتم إلا باللغة القومية الوطنية، وهي اللغة العربية في بلدان الوطن العربي، أما استخدام اللغات الأجنبية في ذلك، فإنه يجعل العلم والمعرفة منحصران في فئة قليلة وصغيرة، وهذا حتما يؤدي بالإضافة إلى الإبقاء على التخلف والجهل المعرفي والعلمي، في صنع طبقية فجة في المجتمع (الطبقية العلمية والمعرفية)، ينضاف إلى الطبقية الاجتماعية والاقتصادية المتفشية في كل المجتمعات العربية[21].

إن الوعي بمسألة تدريس اللغة العربية ومنحها الصدارة وتخصيص الفصل الخامس من الدستور المغربي يعد مرجعا للترافع عن مكانة هذه اللغة[22] باعتبارها لغة قومية ووطنية، وتوظيفها في كل مجالات الحياة الثقافية، والاقتصادية، والعلمية والتعليمية، وتداول كل أنواع العلوم والمعارف بها، شرط أساسي

---

[19] – بوعناني مصطفى، "الصواتة المعرفية والمسارات الذهنية للإنجاز اللغوي"، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، سنة 2013، ص:19.

[20] – بوجمعة وعلي، "اللغة العربية والتنمية في الوطن العربي"، مجلة الباحث، العدد 17، ص:128.

[21] – المرجع نفسه، ص:143.

[22] – الفصل 5: تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء

وضروري وحتمي، لاستيعاب العلم والمعرفة أولا، ولتوطينها ثانيا، وللإبداع فيهما ثالثا، لأن التقدم والتطور والتنمية المنشودة لا يمكن استيرادها، ولا تتم بشراء وسائل الإنتاج، بل من خلال توطين المعرفة، يقول محمد مراياتي "... قد تبين للعالم العربي أن شراء المصانع على مدار العقود الماضية، لم يؤد إلى نقل وتوطين التكنولوجيا، ذلك أن تجديد خطوط الإنتاج يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج، لكنه لا يؤدي إلى توطين تكنولوجيات جديدة...إن وسائل وآليات هذا الاكتساب هو ترجمة العلوم والتكنولوجيات وتعلميها بلغة الأم)لغة القوى ، كما أن المجتمعات المتقدمة ليست 45 العاملة(، وتداول العلم والتكنولوجيا في المجتمع بهذه اللغة.[23]

إجمالا الحديث عن مستقبل اللغة العربية في المغرب يقتضي، دمجها في مجتمع المعرفة والانخراط الفعال في التطورات التكنولوجية المتاحة بعيدا عن استنباطات التنظير السطحي، وذلك قصد احتواء المجال الحيوي للسان العربي المرتد في أغلبه إلى عصب المدونة اللغوية التراثية الصارمة، والتوثب به إلى مسالك الدراسة الحاسوبية عبر مآخذ ترجيعية تستشرف آفاق التحليل اللساني انطلاقا من المتحول إلى الثابت، وهي في مجملها مسالك تأخذ بإجرائية الوصف والمعاينة التزامنية لحيثيات البنية اللغوية المدروسة وغايتها ملامسة وبلوغ قصية الممكنات التفسيرية للغة بالارتهان إلى ما تؤديه وتمنحه الإمكانية الرقمية.[24]

[23] – بوجمعة وعلي، مرجع مذكور، ص:143-144.

[24] – إبراهيم بوداود، "حوسبة اللغة العربية في ضوء المتجدد المعلوماتي"، مجلة جسور المعرفة، المجلد 05، العدد 01، سنة 2019، ص: 26.

خاتمة:

نصل من خلال هذه الوقفة التأملية بشأن واقع اللغة العربية في البرنامج التعليمي المغربي إلى أن النصوص المؤطرة لهذه العملية قد أولت أهمية كبرى لتدريس هذه اللغة ومنحها الريادة، بيد أن الواقع عكس ما أشرنا إليه على اعتبار أن النصوص تهيم في واد والواقع التعليمي للغة العربية شيء آخر.

لهذا نقترح الاستمرار في هكذا مؤتمرات دولية تعيد للغة العربية وهجها وتفتح الباب أمام مزيد من البحث في هذا الشأن وكذا تقريب وجهات النظر مع الاطلاع على تجارب وانجازات باحثين عرب كرسوا حياتهم في خدمة اللغة العربية. كذلك لا بد من إرادة سياسية حقيقية تعي جيدا أن مشروع النهضة العربية التنموي لا يمكنه التحقق في غياب اللغة العربية باعتبارها الهوية والانتماء لكون التقدم لا يتم إلا باللغة الأم. ضرورة الانفتاح على مجتمع المعرفة والتكنولوجيات الحديثة واستثمارها في تعليم اللغة العربية للأجيال الصاعدة سواء من خلال مسابقات تعتمد الذكاء الاصطناعي، تثمين المبادرات التي تشجع القراءة بالعربي على نحو "تحدي القراءة العربي" الذي تنظمه دولة الإمارات المتحدة ، بالإضافة إلى هذا اقتراح ضرورة تشجيع كتابة البحوث العلمية باللغة العربية حتى يتسنى نقل المعرفة للأجيال اللاحقة بلغتهم الأم، تخصيص تدريس شعب علمية باللغة العربية دون إغفال الانفتاح على اللغات الأخرى، تخصيص جوائز تحفيزية للبحوث التي تحترم التدوين باللغة العربية خاصة في مجال التكنولوجية والطب والهندسة.

لائحة المصادر والمراجع:

1- إبراهيم بوداود، "حوسبة اللغة في ضوء المتجدد المعلوماتي – مشروع الذخيرة اللغوية الأستاذ عبد الرحمن حاج صالح أنموذجا"، مجلة جسور المعرفة، المجلد 5، العدد الأول، سنة 2019.

2- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة والشباب، " تقرير: حالة اللغة العربية ومستقبلها".

3- بوجمعة وعلي، "اللغة العربية والتنمية في الوطن العربي"، مجلة الباحث، العدد128.

4- بوعناني مصطفى، "الصواتة المعرفية والمسارات الذهنية للإنجاز اللغوي"، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، سنة 2013.

5- الخطاب السامي لصاحب الجلالة محمد السادس في افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة المتعلقة بالتعليم، الرباط 8 أكتوبر 1999م.

6- دستور المملكة المغربية 2011.

7- عائشة عبيزة، "وسائل تطوير منهاج اللغة العربية –الروافد اللسانية والمتطلبات التعليمية"، مجلة الديداكتيك للعلوم التربوية، العدد الأول 2022.

8- عبد القادر الصحراوي، "مأساة اللغة العربية في المغرب"، مجلة دعوة الحق، العدد 23، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

9- عزيزة بوغرارة، الدكتور جمال موسى، "المنهج التداولي في تعليمية اللغة العربية"، مجلة الحكمة للدراسات الأدبية واللغوية، المجلد 6 العدد 14 جوان 2018.

10- قانون إطار رقم (51.17) المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بالمغرب، الجريدة الرسمية، الرباط، المطبعة الرسمية، سنة 2019 العدد 6805.

11- مجدولين محمد النهيبي، "تعليم اللغة العربية في الوطن العربي"، ضمن فصل "اللغة العربية في التعليم المغربي من مرحلة التربية والتكوين إلى الرؤية الاستراتيجية للمجلس الأعلى للتعليم"، الناشر: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

12- المملكة المغربية، "الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

13- المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، الباب الأول من دستور المملكة المغربية، الفصل الخامس، الطبعة 2011م.

14- المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين، "رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030".

15- المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية، "الكتاب الأبيض."